راجحة بنت عبدالأمير أمام الشورى:

القطاع السياحي سيعود إلى عافيته في ٢٠١٠ والخطة الخمسية الثامنة تستهدف تحقيق متوسط معدل نمو يبلغ «٧٪»

■ أعضاء مجلس الشورى خلال اعمال الجلسة أمس

■ وزيرة السياحة ورئيس مجلس الشورى خلال عقد فعاليات الجلسة

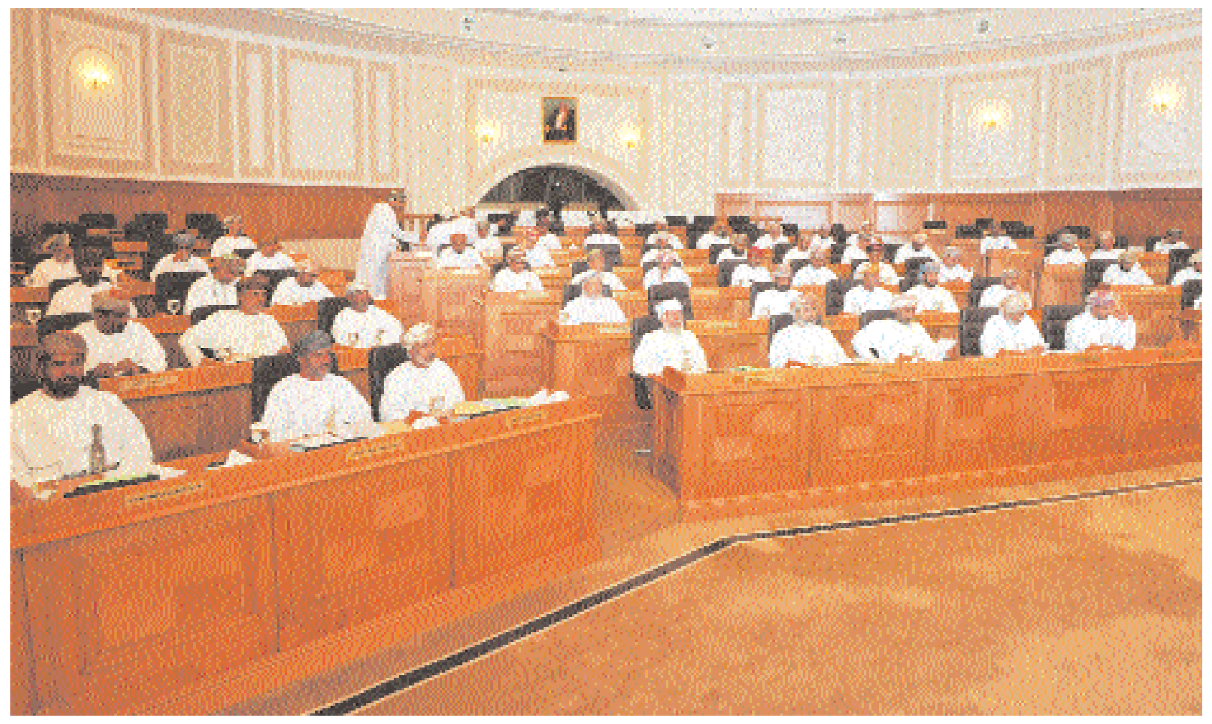

■ أعضاء المجلس

«١٥» ألف فرصة عمل ستوفرها المجمعات السياحية المتكاملة خلال «الخطة الثامنة» ٧ آلاف منها حصة الأيدي العاملة الوطنية

إعادة هيكلة مشاريع المجمعات السياحية المتكاملة «المتأخرة» بسبب الأزمة المالية وتنفيذها في الخطة الخمسية الثامنة

انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الفنادق والمطاعم إلى «١٨٧,٥» مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩

ارتفاع مساهمة القطاع السياحي من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى «١,٧٪» عام ٢٠٠٩

إصدار عدد من الموافقات النهائية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص لإقامة عدد من الفنادق والشقق الفندقية موزعة على مختلف محافظات ومناطق السلطنة

افتتاح عدد من المدارس الفندقية خلال الخطة القادمة والتدريب والتعليم السياحي من أهم الأهداف

زيادة المعروض من الغرف الفندقية بهدف قيام آليات السوق بدورها في الوصول لاسعار معقولة تخدم أصحاب المشاريع الفندقية وكذلك الحركة السياحية

مليار ريال عماني الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة خلال الخطة الخمسية السابعة

تغطية ـ هاشم الهاشمي:
تصوير ـ سعيد البحري:

■ بدأ مجلس الشورى صباح أمس أعمال الجلسة الثامنة لدور الانعقاد السنوى الثالث ٢٠٠٩/٢٠١٠م من الفترة السادسة برئاسة معالي الشيخ أحمد بن محمد العيسائى رئيس مجلس الشورى وبحضور أصحاب السعادة الاعضاء والامين العام للمجلس وستستمر هذه الجلسة ثلاثة أيام يتضمن جدول اعمالها عددا من الموضوعات حيث استضاف المجلس أمس معالي الدكتورة راجحة بنت عبدالامير وزيرة السياحة فيما سيناقش اليوم اقرار مشروع قانون البريد وعددا من الموضوعات وغدا سيستضيف المجلس معالي الشيخ وزير البلديات الاقليمية وموارد المياه.

وقد أدلت معالي الدكتورة راجحة بنت عبدالامير بن علي وزيرة السياحة بيانا شاملا أمام المجلس واليكم نص البيان:

لقد مرت أربعة أعوام منذ أن قدمت في شهر يونيو من عام ٢٠٠٦م لمجلسكم الموقر بيان وزارة السياحة حدثت خلالها الكثير من المتغيرات والتطورات على المستويات كافة الوطني منها والإقليمي والدولي، لعل أبرزها وأكثرها تأثيراً الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي صحبها والذي طال كل دول العالم دون استثناء وان اختلفت درجة تأثيراتها من دولة إلى أخرى. وتزامن مع الأزمة المالية العالمية، التي بدأت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، انتشار وباء أنفلونزا A(H1N1). لقد كان لهذه المتغيرات آثار سالبة على قطاع السياحة على المستوى العالمي بصفة خاصة وعلى مستوى أداء قطاع السياحة بالسلطنة خلال عام ٢٠٠٩.

المحور الأول:

تداعيات الأزمة المالية على القطاع السياحي في السلطنة

قبل أن استعرض معكم تداعيات الأزمة على قطاع السياحة في السلطنة لا بد من إلقاء نظرة على أثرها على السياحة العالمية والتي تعتمد بدرجة كبيرة على أداء الاقتصاد العالمي وعلى الدخول المتاحة للصرف في البلدان المصدرة للسياح.

وهنا تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية الصادرة في يناير ٢٠١٠ بأن عدد السياح، والذي ظل في ارتفاع مستمر طيلة العقود الستة الماضية تقريباً ليصل إلى (٩٢٠) مليون سائح في عام ٢٠٠٨م وبمعدل نمو سنوي نسبته (٦٪)، يتوقع له أن يشهد انخفاضاً بمعدل (٤٪) خلال عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م. وتكشف البيانات الربعية لأعداد السياح خلال عام ٢٠٠٩م سرعة تعافي السياحة العالمية حيث بدأ العام بمعدل انخفاض نسبته (١٠٪) في الربع الأول، ثم (٧٪) في الربع الثاني ليصل في الربع الثالث إلى معدل انخفاض طفيف نسبته (٢٪)، ومعدل نمو ايجابي نسبته (٢٪) في الربع الأخير من العام. وتتوقع المنظمة أن يتحسن الطلب على السياحة العالمية تدريجياً مدعوماً بالانتعاش في الاقتصاد العالمي كما يؤكد ذلك التحسن في المؤشرات الاقتصادية الذي من المتوقع أن يسجل معدل نمو يترواح بين (٣٪) و (٤٪) خلال عام ٢٠١٠م بكامله.

وتوفر بيانات حركة الطيران الدولية والمسافرين ، وهي مؤشر مهم أيضاً بالنسبة لحركة السياحة العالمية، صورة جيدة عن بداية التعافي الذي تبشر به منظمة السياحة العالمية والمؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى في عام ٢٠١٠م. فعلى الرغم من تدني عدد المسافرين بمعدل (١,٢٪) في عام ٢٠٠٨م وبمعدل انخفاض عالٍ نسبته (١٣٪) في عام ٢٠٠٩م، فان بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي (الاياتا) تتوقع ارتفاع عدد المسافرين بنسبة (٧٪) في عام ٢٠١٠م.

بعد أن تم التطرق إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة بوجه عام نستعرض فيما يلي أثر الأزمة على قطاع السياحة في السلطنة.

بداية أود أن انوه هنا إلى أن هناك تفاوتا في البيانات المتوفرة لدينا في الوقت الحاضر والتي يمكن الاستناد عليها في تقييم تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة في السلطنة. عليه رأينا من المناسب تناول المؤشرات السياحية الرئيسية كلاً على حده، وتقييم آثار الأزمة على ذلك المؤشر وبطبيعة الحال إن التفاوت في البيانات يؤدي إلى اختلاف في نتائج التقييم. وأود أن أشير هنا إلى أن الوزارة تعتزم بذل مزيد من الجهد خلال سنوات خطة التنمية الخمسية الثامنة نحو إنشاء قواعد بيانات إحصائية دقيقة عن مختلف الأنشطة السياحية وإجراء المسوحات الإحصائية اللازمة، وهذه الإجراءات إضافة إلى مشروع نظام منظومة الزائر الذي تزمع الحكومة تنفيذه، سيوفر بيانات تفصيلية دقيقة وموثوق بها تساعدنا على إجراء التحليل والمتابعة بشكل أكثر واقعية ومصداقية عن تطور صناعة السياحة في البلاد.

لا بد من الإشارة بان القطاع السياحي بالسلطنة قد تأثر بتداعيات الأزمة، وباستعراضنا للمؤشرات الأساسية وتأثرها بالأزمة سنجد أن تداعيات الأزمة قد طالت معظمها. ونورد فيما يلي أهم البيانات التي توضح ذلك التأثير:

١. انخفض الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة) لقطاع الفنادق والمطاعم إلى (١٨٧,٥) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩م، حسب التقديرات الأولية لوزارة الاقتصاد الوطني مقارنة بنحو (١٨٨,٣) مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨م، مسجلة بذلك معدل انخفاض تبلغ نسبته (٠,٤٪)، وهو انخفاض طفيف في ظل الركود الاقتصادي القوي الذي بدأ في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨م، بينما ارتفعت مساهمة القطاع من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من (١,٦٪) عام ٢٠٠٨ إلى (١,٧٪) عام ٢٠٠٩.

٢. سجل عدد السياح الذين زاروا السلطنة انخفاضاً بلغ معدله نحو (١,٨٪)، إذ انخفضت أعداد السياح إلى نحو (١,٦٠٣) مليون خلال عام ٢٠٠٩م في مقابل (١,٦٣٣) مليون في عام ٢٠٠٨م. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام لا تشمل السياح القادمين بالسفن السياحية والذين وصل عددهم في عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من (٢٠٠) ألف سائح مقارنة بـ (١٣٩) ألف سائح في عام ٢٠٠٨. ولهؤلاء السياح مساهمة مقدرة في الحركة الاقتصادية في البلاد عن طريق قيامهم بجولات سياحية في المدينة تنظمها الشركات السياحية، إضافة إلى إنفاقهم في المطاعم وفي شراء الهدايا والمقتنيات التذكارية.

٣. سجل نزلاء الفنادق انخفاضاً نسبته (٢٣,٥٪) في عام ٢٠٠٩ جراء انخفاض أعدادهم إلى (١,٣) مليون مقابل (١,٧) مليون في عام ٢٠٠٨.

٤. انخفض متوسط إشغال المرافق الإيوائية ليصل إلى (٥٠٪) في عام ٢٠٠٩ مقارنة بنحو (٥٨٪) في عام ٢٠٠٨.

٥. انخفضت إيرادات الفنادق في عام ٢٠٠٩م إلى نحو (١٤٤) مليون ريال عماني مقارنة بنحو (١٦٤) مليون ريال في عام ٢٠٠٨م، أي بنسبة انخفاض مقدارها (١٢,٣٪).

٦. سجل عدد الليالي السياحية انخفاضاً بلغت نسبته(٣٣,٣٪) حيث انخفضت من (٢,١) مليون ليله في عام ٢٠٠٨م إلى (١,٤) مليون في عام ٢٠٠٩.

ومن جانب آخر فإن حركة الطيران الدولي من والى السلطنة، كما تعكسها عدد الرحلات والمسافرين، حسب بيانات الشركة العمانية لإدارة المطارات قد ازدادت بمعدلات معقولة خلال ٢٠٠٩م مقارنة بعام٢٠٠٨م، حيث ازداد عدد الرحلات إلى مطار مسقط الدولي بمعدل (١٨٪) في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى (٢٩,٤٧٥) رحلة مقارنة بـ (٢٤,٩٥٧) في عام ٢٠٠٨، فيما ارتفع عدد القادمين والمغادرين بنسبة (٩,٧٪) ليصل إلى (٤,٤٨) مليون زائر في عام ٢٠٠٩ في مقابل (٤,٤١) مليون في عام ٢٠٠٨.

أما بيانات (الاياتا) عن القادمين إلى السلطنة فتوضح بان هناك زيادة بنسبة (٦,٤٪) في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ حيث بلغ عددهم (١,٨) مليون في عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ (١,٧) مليون في عام ٢٠٠٨ وإذا استعرضنا عدد القادمين إلى السلطنة من الأسواق المختلفة وفقاً لهذه البيانات سنجد أن عدد الزوار من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد ارتفع خلال عام ٢٠٠٩ إلى ما يقارب (٤٠٠) ألف في مقابل (٣٤٨) ألف في عام ٢٠٠٨ أي بمعدل زيادة نسبتها (١٤٪)، في حين انخفضت أعداد الزوار من أوروبا بنحو (٤٪)، إذ انخفض عددهم من نحو (١٥٨) ألف في عام ٢٠٠٨ إلى نحو (١٥٢) ألف في عام ٢٠٠٩. والجدول رقم (١) التالي يبين ملخص للمؤشرات التي تم استعراضها أعلاه.

المؤشر	2008	2009	معدل النمو السنوي (%)
1. القيمة المضافة (مليون ر.ع)	188.3	187.5	(0.4 –)
2. المساهمة النسبية للقطاع من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)	1.6	1.7	
3. إيرادات الفنادق (مليون ر.ع)	164	144	(12.2 –)
4. عدد السياح (مليون)	1.63	1.60	(1.8 –)
5. نزلاء الفنادق (مليون)	1.7	1.3	(23.5 –)
6. إجمالي الليالي السياحية (مليون)	2.1	1.4	(33.3 –)
7. نسبة إشغال الفنادق(%)	58	50	
8. القادمون عبر مطار مسقط الدولي (مليون)	4.41	4.48	%9.7

إن وضع هذه المؤشرات في عام ٢٠٠٩م كما وردت أعلاه يقدم الدليل على تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها السلبية على قطاع السياحة في السلطنة، إلا أن هناك قدراً من التفاؤل بأن يستعيد القطاع عافيته في عام ٢٠١٠م وما بعده ويعود إلى تحقيق معدلات نمو معقولة سنعمل جاهدين لكي تتجاوز المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٨م وما قبله.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه فقد كان للأزمة المالية العالمية بعض التأثيرات السالبة على سير تنفيذ بعض المشاريع السياحية الكبيرة والمشاريع الأخرى تراوحت بين تأخير وتعديل الجداول الزمنية لبعض تلك المشاريع وبدرجة محدودة في الإلغاء لأحد المشاريع الكبيرة وذلك حسب التفاصيل التالية:

١. تأخير تنفيذ عدد من مشاريع المجمعات السياحية المتكاملة بمختلف مناطق السلطنة، ومن المتوقع أن يتم إعادة هيكلة هذه المشاريع والبرنامج الزمني لتنفيذها وبما يتوافق مع المستجدات التي طرأت في السوق ومع الطلب على المكونات العقارية ليتم البدء في تنفيذها خلال سنوات الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ ـ ٢٠١٥م).

٢. إلغاء مشروع مجمع شناص السياحي بسبب تأثر الشركة المستثمرة بالأزمة المالية العالمية.

٣. تأثر عدد محدود من المشاريع السياحية التي تم البدء في تنفيذها بالأزمة المالية العالمية، وتأخر تنفيذ بعض المكونات عن الموعد المخطط لها بسبب توقف عدد من مشتري الوحدات العقارية عن سداد الأقساط المستحقة عليهم، وكذلك تحفظ البنوك عن منح تسهيلات ائتمانية للمستثمرين مما اثر على البرنامج الزمني لتنفيذ تلك المشاريع.

وعلى الرغم من كل ما ذكر أعلاه فهناك عدد من المجمعات السياحية المتكاملة يسير تنفيذها بصورة جيدة من بينها: مشروع الموج (محافظة مسقط). ومشروع شاطئ صلالة (محافظة ظفار). ومشروع جبل سيفه (محافظة مسقط). ومشروع تلال مسقط (محافظة مسقط). والجزء الأول من المرحلة الأولى من مشروع المدينة الزرقاء (منطقة الباطنة).

ومن ناحية أخرى فقد كان للأزمة المالية العالمية بعض الفوائد من أهمها:

١. خروج المضاربين من سوق العقارات وأصبح الشراء مقصوراً على المستثمرين الجادين.

٢. أصبح المستثمر أكثر حرصاً على دراسة المشروع بشكل دقيق للتأكد من جدواه وبالتالي عدم الاعتماد على تمويل الجزء الأكبر من المشروع من خلال البيع المسبق للوحدات العقارية.

٣. أصبح هناك تركيز على تنفيذ المكونات السياحية بجانب المكونات العقارية ومتزامناً معها.

المحور الثاني:

السياسات المتخذة لتشجيع المستثمرين على إقامة المشروعات السياحية بالمناطق خارج محافظة مسقط والمدن الرئيسية

إن التنمية الإقليمية المتمثلة في توزيع الاستثمارات التنموية على كافة محافظات ومناطق السلطنة تحقيقاً للعدالة والحد من التفاوت في التنمية السياحية في كافة ربوع البلاد ظلت هدفاً ثابتاً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٧٥م عند اعتماد الاستراتيجية التنموية طويلة المدى وما زالت هدفاً أساسياً في خطط التنمية المتعاقبة. واتبعت وزارة السياحة منذ إنشائها هذا النهج ووضعت العديد من السياسات والآليات والحوافز لتحقيق هذه الغاية. ومن بين السياسات والآليات المعتمدة في هذا السياق ما يلي:

١. تشجيع وتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب نحو الاستثمار في المحافظات والمناطق خارج محافظة مسقط، والتي يتمتع معظمها بمقومات وامكانات سياحية عديدة ومتنوعة، وهي عناصر أساسية لنجاح المشروع السياحي، بجانب، بالطبع، الشروط الأخرى.

٢. قامت الوزارة بمسح عدد من المواقع السياحية بمختلف مناطق السلطنة وتسجيلها للأغراض السياحية وتم طرح وتخصيص عدد منها للقطاع الخاص لإقامة مشاريع سياحية.

٣. تقديم التسهيلات الممكنة للمستثمرين للاستثمار في المناطق خارج محافظة مسقط والتواصل المباشر معهم مما ساعد في السنوات الماضية على تنفيذ عدد من المشاريع.

ويوضح الجدول رقم (٢) عدد ونوعية المشاريع السياحية التي قام القطاع الخاص بتنفيذها خلال الخطة الخمسية السابعة موزعة على كافة المحافظات والمناطق.

المحافظة/ المنطقة	نوع الاستخدام: منتجعات	نوع الاستخدام: فنادق	نوع الاستخدام: مراكز تجارية/ سياحية	نوع الاستخدام: أخرى	الإجمالي
1. الباطنة	1	2	2	3	8
2. مسندم	2	3	1	1	7
3. البريمي	–	1	1	1	3
4. الداخلية	1	2	–	2	5
5. الشرقية	1	2	–	3	6
6. الظاهرة	–	1	–	2	3
7. ظفار	2	2	1	4	9
8. الوسطى	1	1	–	1	3
	8	14	5	17	44

٤. تعتبر القيمة الايجارية للأراضي السياحية خارج محافظة مسقط قيمة رمزية حيث تبلغ مائة بيسة للمتر المربع وتحسب عن المساحة المبنية من الأرض وبحد أدنى (٣٠٪) من المساحة الإجمالية، إضافة إلى منح فترة إعفاء من دفع القيمة الايجارية لمدة خمس سنوات.

٥. التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة لدراسة توفير مرافق البنية الأساسية المختلفة للمشاريع السياحية التي تقام بالمناطق.

إضافة إلى ذلك فقد سعت الوزارة خلال خطة التنمية الخمسية السابعة إلى إقامة عدد من المرافق السياحية الخدمية بمختلف محافظات ومناطق السلطنة بهدف توفير الخدمات السياحية لخدمة ...

الثامنة بحيث تستوعب هذه المدارس مخرجات الصف العاشر وتمتد الدراسة في هذه المدارس لمدة سنتين ليتخرج الطالب بعدها وهو مؤهل للعمل بالمؤسسات السياحية.

إن ظاهرة ارتفاع أسعار الخدمات السياحية وخاصة الغرف الفندقية ستؤدي إذا ما استمرت إلى اعتبار السلطنة وجهة سياحية مرتفعة التكلفة مما سيكون له آثار سالبة على برامج الترويج السياحي وتشجيع حركة السياحة الداخلية. وعليه فان من أهداف خطة الوزارة زيادة المعروض من الغرف الفندقية بهدف قيام آليات السوق بدورها في الوصول إلى أسعار معقولة تخدم أصحاب ...

الحكومية والقطاع الخاص ذات العلاقة لتعزيز الفرص أمام القوى العاملة الوطنية. وفي هذا السياق قامت الوزارة في الآونة الأخيرة بإعداد تقديرات أولية عن فرص العمل المباشرة التي ستتوفر من خلال المجمعات السياحية المتكاملة التي بدأ تنفيذها بالفعل والتي يتوقع لها أن تبدأ عمليات تشغيلها خلال سنوات خطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١ ـ ٢٠١٥م)، إضافة إلى فرص العمل التي ستوفرها المشاريع السياحية الجديدة التي صدرت تراخيص إنشائها من قبل الوزارة والتي يبدأ العمل في تنفيذها أو سيبدأ في البعض الآخر قريباً. بناءً على ذلك فمن المتوقع أن توفر ...

... توجد فيها أكثر من نصف الغرف ويعود السبب في ذلك إلى عوامل عدة منها إن الاهتمام بالتنمية السياحية بدأ قبل سنوات قليلة، كما كان لتوفر البنية التحتية المتطورة والخدمات والتسهيلات التي يحتاجها السائح في محافظة مسقط مقارنة ببقية محافظات ومناطق السلطنة في السنوات الباكرة من مسار التنمية السياحية العامل الحاسم في توجه الاستثمارات الحكومية والخاصة نحوها. وقد بدأ الوضع يتغير، وان كان بخطوات بطيئة بعض الشيء، لصالح المحافظات والمناطق خارج مسقط وأقيمت العديد من المرافق الايوائية من فنادق وشقق فندقية واستراحات في مواقع عديدة ، والجدول رقم (٣) التالي يبين الوضع حتى بداية عام (٢٠١٠م):

المحافظ/ المنطقة	عدد الفنادق والشقق الفندقية والاستراحات	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد النزلاء (ألف) (لعام 2009)	التوزيع النسبي للغرف(%)	التوزيع النسبي للنزلاء(%)
مسقط	95	6200	8861	818.1	75.7	65.2
ظفار	30	1630	2746	88.5	15.20	7.1
مسندم	6	270	416	72.1	2.5	5.7
البريمي	17	438	825	43.1	4.1	3.4
الظاهرة	3	51	120	104.7	0.5	8.3
الباطنة	9	873	1228	9.2	8.1	0.7
الداخلية	17	486	879	62.7	4.5	5.0
الشرقية	27	699	1114	51.3	6.5	4.1
الوسطى	7	100	159	5.5	0.9	0.4
الإجمالي	223	10747	16338	1255.2	100.0	99.9

إن عدد الغرف والأسرة في طريقه للزيادة بعد تشغيل المشروعات قيد التنفيذ في العديد من المحافظات والمناطق. بجانب ذلك فقد أصدرت الوزارة عدداً من الموافقات النهائية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص لإقامة عدد من الفنادق والشقق الفندقية موزعة على مختلف محافظات ومناطق السلطنة وتتوقع الوزارة أن يكون توزيع المرافق الإيوائية بنهاية الخطة في عام ٢٠١٥ حسب ما هو موضح في الجدول رقم (٤) أدناه:

المحافظة/ المنطقة	عدد الفنادق والاستراحات والشقق الفندقية الحاصلة على الموافقات نهائية	عدد الغرف الجديدة	عدد الغرف القائمة	الإجمالي	التوزيع النسبي (%)
مسقط	62	7628	6200	13.823	58.2
ظفار	11	1770	1630	3.400	14.3
مسندم	3	205	270	475	2.0
البريمي	5	102	438	540	2.3
الظاهرة	5	108	51	159	0.7
الباطنة	33	2188	873	3135	13.2
الداخلية	6	196	486	682	2.8
الشرقية	11	367	699	1.066	4.5
الوسطى	5	379	100	479	2.0
الإجمالي	141	12938	10.747	23759	100.0

و إذا ما تم افتراض دخول نسبة (٥٠٪) من الغرف الجديدة إلى السوق خلال سنوات الخطة فإن عدد الغرف سيكون في هذه الحالة نحو ستة آلاف غرفة . إن تنفيذ المشروعات السياحية المختلفة من قبل القطاعين العام والخاص والعدد الكبير من الغرف التي ستوفرها هذه المشروعات عند تشغيلها ...